

أثر الأزمة المالية العالمية على أداء المصارف الإسلامية

– دراسة عينة من المصارف –

*The Effect of Global financial Crisis on the performance of
Islamic banks-A Case Study Of A Sample Of Islamic Banks-*

د/ دوفي قرمية

wisale2007@yahoo.fr

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف- ميلة

تاريخ الاستلام: 2017/10/15 تاريخ التعديل: 2017/12/14 تاريخ قبول النشر: 2017/12/18

تصنيف G21, G 24:JEL

الملخص :

حدثت الأزمة المالية العالمية بسبب إفراط المصارف الأمريكية في منح القروض الأقل جودة والتعامل بالمشنقات المالية التي تسببت في تفاقم الاقتصاد النقدي على حساب الاقتصاد الحقيقي بالإضافة إلى انتشار الفساد الأخلاقي الاقتصادي، وبما أن المصارف الإسلامية جزء من المنظومة المصرفية العالمية ولها علاقات بالمؤسسات الإنتاجية والخدمية والمصارف العالمية المتأثرة بالأزمة، فإن تأثر هذه المؤسسات قد يؤدي إلى تأثر المصارف الإسلامية بحكم أنها جزء من هذه المنظومة، ولقد أظهرت نتائج البحث عدم وجود أثر مهم للأزمة المالية العالمية على أداء المصارف الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: أزمة الرهن العقاري، المصارف الإسلامية، آثار الأزمة.

Abstract:

The global financial crises was committed due to the extreme American banks loaning with less quality, and dealing with financial derivatives that caused financial economic aggravation and economic ethical corruption instead of a real economy, As a result of that the Islamic banks are part of the international banking system and industries, it can be influenced by the crises too, The results of the study showed that there is no impact of the global financial crisis on the performance of Islamic banks.

key words: Mortgage Crises, Islamic Banks, Crises Reflexes.

مقدمة

تطورت المصارف الإسلامية في الدول العربية والإسلامية وبعض الدول الغربية تطوراً هاماً، مما ساعد على توسع بعض المصارف نحو الأسواق الإقليمية والعالمية وزيادة التدفقات المالية الموجهة إليها من الخارج، ولقد أبدت هذه المصارف استعدادها للدخول في المنافسة الأجنبية من خلال تواجدها في أسواق المال العالمية مما جعلها منكشفة أمام الهزات التي قد تطال النظام المالي العالمي، ومن ثم فإن توسع الصناعة المصرفية الإسلامية فضلاً عن تداعيات الأزمات المالية العالمية التي يشهدها الاقتصاد العالمي باستمرار يفرض مجموعة من التحديات على المصارف الإسلامية.

ويصف بعض الخبراء والاقتصاديين الأزمة المالية العالمية التي عصفت باقتصاديات الدول في أكتوبر 2008، بـثاني أخطر أزمة يتعرض لها النظام الاقتصادي العالمي بعد أزمة الكساد سنة 1929، وذلك بحكم تداعياتها التي شملت مختلف دول العالم، وبما أن المصارف الإسلامية جزء من المنظومة المصرفية العالمية ولها علاقات بالمؤسسات الإنتاجية والخدمية والمصارف المتأثرة بالأزمة، وتأثر هذه المؤسسات بالأزمة المالية العالمية قد يؤدي إلى تأثر المصارف الإسلامية بحكم أنها جزء من هذه المنظومة وأنها قد ترتبط بأي تعاملات مالية مع المصارف التقليدية ولو بطريقة غير مباشرة.

وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل يوجد أثر مهم للأزمة المالية العالمية على أداء المصارف الإسلامية ؟

وسوف تتم معالجة هذه الإشكالية الرئيسية من خلال طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- هل يوجد أثر للأزمة المالية العالمية على معدل العائد على الأصول في المصارف الإسلامية؟

- هل يوجد أثر للأزمة المالية العالمية على معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية؟

- هل يوجد أثر للأزمة المالية العالمية على الملاءة المالية للمصارف الإسلامية؟

- هل يوجد أثر للأزمة المالية العالمية على نسب الملكية في المصارف الإسلامية؟

وللإجابة عن التساؤلات السابقة يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للأزمة المالية العالمية على أداء المصارف الإسلامية"، وتتدرج تحت هذه الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الفرعية:

- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول في المصارف الإسلامية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.

- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.

- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الملاءة المالية في المصارف الإسلامية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.

- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسب الملكية في المصارف الإسلامية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.

ومن أهم المراجع التي تحصلنا عليها حول هذا الموضوع نذكر:

- دراسة للمياء كمال أحمد صالح بعنوان " أثر الأزمة المالية العالمية على الأداء المالي في البنوك السودانية- دراسة مقارنة 2005-2011"، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والتنمية الريفية، تخصص محاسبة وتمويل، جامعة الجزيرة، السودان، 2015، خلصت الدراسة إلى أن العزلة الاقتصادية المفروضة على السودان وإتباع النظام الإسلامي في المصارف السودانية حالت دون تأثر المصارف السودانية بالأزمة المالية العالمية.

- دراسة لموسى المناصير بعنوان:

The Impact of the Financial Crisis on the Islami Banks Profitability Evidence from GCC

في بحث منشور في المجلة الدولية للبحوث المالية، المجلد رقم 05، العدد رقم 03، 2014، توصل الباحث إلى أن الأزمة المالية العالمية ليس لها تأثير كبير على ربحية هذه المصارف، وذلك نتيجة السياسات الاقتصادية التي اتبعتها هذه الدول وارتفاع حجم أصول ورأس مال هذه المصارف.

ومن خلال بحثنا هذا تناولنا مؤشرات أخرى بالإضافة إلى الربحية وهي الملاءة المالية ونسب الملكية، واخترنا عينة من المصارف الإسلامية في العديد من الدول.

ولتحديد آثار الأزمة المالية قمنا بمقارنة بعض مؤشرات الأداء في المصارف الإسلامية قبل الأزمة المالية العالمية مع نتائجها بعد الأزمة، بالاعتماد وبشكل رئيسي على التقارير المالية السنوية للمصارف المختارة (مصرف دبي ومصرف أبو ظبي من دولة الإمارات العربية المتحدة، مصرف قطر ومصرف قطر الدولي الإسلامي من دولة قطر، مصرف الراجحي ومصرف الجزيرة من المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى أحد أهم المصارف الإسلامية في ماليزيا وهو Amislamic Bank Berhad)، وذلك باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي الذي يقوم على تحليل المعطيات وتصنيفها وتبويبها، وللإجابة على فرضيات البحث استخدمنا اختبار (T) للفرق بين متوسطين لعينتين غير مستقلتين، نظرا لأن المقارنة بين أداءين خلال فترتين ينطبق عليه مفهوم العينتين غير المستقلتين وذلك بالاعتماد على البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS، ولذلك قسم هذا البحث إلى المحاور التالية:

I. أسباب الأزمة المالية العالمية

II. آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي والمصارف الإسلامية

III. أثر الأزمة المالية العالمية على بعض مؤشرات الأداء في المصارف الإسلامية

واختبار الفرضيات

I. أسباب الأزمة المالية العالمية

تتعدد الأسباب التي أدت إلى حدوث هذه الأزمة والتي يمكن تناولها في النقاط التالية :

1. **عدم الالتزام بمعايير الجودة الائتمانية:** اتبعت الحكومة الأمريكية في بداية سنة 2002 شعارا يقضي بتملك كل مواطن أمريكي لسكنه، ولتحقيق هذا الهدف قامت بتخفيض معدلات الفائدة بشكل كبير، الأمر الذي أدى إلى تهافت المصارف في تمويل الزبائن الذين يرغبون في شراء عقارات بمساهمات أولية ضعيفة وبأجال طويلة تصل إلى

45 سنة، مما شجع الكثير على الاقتراض ودفع المصارف إلى تقديم التسهيلات الائتمانية العقارية لمقترضين لا يتمتعون بملاءة مالية جيدة. (عبد القادر بلطاس، 2009، ص: 13)

2. الشروط الخاصة بمنح القروض: وهي: (نصر أبو الفتوح فريد، 2011، ص- ص: 90- 91)

- أن أسعار الفائدة متغيرة وليست ثابتة وتكون منخفضة في البداية ثم ترتفع مع الزمن.
- ترتفع أسعار فائدة القرض العقاري بصفة تلقائية كلما رفع المصرف المركزي أسعار الفائدة، وهذا ما يسمى بالرهن العقاري ذي الفائدة القابلة للتغير.
- إذا تأخر المقترض عن دفع أي قسط فإن أسعار الفائدة تتضاعف بنحو ثلاث مرات.
- تذهب المدفوعات الشهرية خلال السنوات الثلاث الأولى كلها لسداد فوائد القرض.

وبعد اتخاذ القرار سنة 2005 من قبل المصرف الاحتياطي الأمريكي برفع معدلات الفائدة من 2 % إلى حوالي 5.7% أصبح أغلب الذين استفادوا من قروض سكنية غير قادرين على تسديد مستحقاتهم الشهرية، (عبد القادر بلطاس، 2009، ص: 53) فقامت المصارف بعرض هذه البيوت في السوق بهدف استرجاع المبالغ المستحقة مما أدى إلى زيادة العرض وانخفاض أسعار العقارات بدرجة كبيرة، وهذا ما أدى إلى نشوب الأزمة المالية، (إبراهيم بن حبيب الكروان السعدي، 2009، ص: 163) والإسلام يمنع الفائدة على رأس المال وعمليات البيع والشراء الوهمية وما تجلبه من مكسب في جانب يساوي خسارة في جانب آخر، والتي لا تمثل إضافة حقيقية للاقتصاد ولا تقوم على عمل منتج، لأن الربا سبب رئيسي من أسباب المحق والخسران لقوله سبحانه وتعالى ﴿يَقُولُ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبِّي الصَّمَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ (٢٧٦) سورة البقرة، الآية: 276. (صلاح الدين سلطان، 2009، ص: 19)

3. تركيز المخاطر والتعامل بالمشتقات المالية: من خلال إساءة استخدام عمليات التوريق، فعندما تتجمع لدى المصرف محفظة كبيرة من الرهونات العقارية يلجأ إلى استخدام هذه المحفظة من الرهونات لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة وهو ما يطلق عليه التوريق، وهكذا أدى تركيز الإقراض في قطاع واحد وهو "العقارات" إلى زيادة المخاطر وساعدت الأدوات المالية الجديدة "المشتقات" على تفاقم هذا الخطر بزيادة أحجام الإقراض، ولقد لجأت المصارف التي منحت القروض العقارية إلى شركات التأمين لتغطية مخاطر عدم التسديد كبديل للهوامش الائتمانية، وبالتالي عندما عجز المستفيدين عن تسديد مستحقاتهم الشهرية ابتداء

من 2006 انتقلت الأزمة إلى قطاع التأمينات إضافة إلى القطاع المالي والمصرفي. (عبد القادر بلطاس، 2009، ص : 14)

4. ضعف الإشراف والرقابة: تخضع المصارف التجارية في معظم الدول لرقابة دقيقة من طرف المصرف المركزي ولكن هذه الرقابة تضعف أو حتى تتعذر بالنسبة للمؤسسات المالية الأخرى مثل مصارف الاستثمار وسماسرة الرهون العقارية، وعلى المشتقات المالية، أو الرقابة على الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية وصناديق التحوط، وبالتالي تشجيع المستثمرين على الإقبال على الأوراق المالية مما أدى إلى فقدان الثقة في النظام المالي. (مراد رايق رشيد عودة، 2010، ص : 150)

5. حجم الإنفاق العسكري الأمريكي: من الأسباب غير المباشرة للأزمة المالية هي النفقات العسكرية على الإرهاب والعراق وأفغانستان، فالولايات المتحدة الأمريكية كانت تنفق تقريباً كل ثلاثة دقائق مليون دولار لحربها على العراق. (سامر مظهر قنطقجي، 2008، ص: 61) بالإضافة إلى انتشار الفساد الأخلاقي الاقتصادي، مثل الاستغلال، الكذب، الغش، التدليس، الاحتكار والمعاملات الوهمية، التي تؤدي إلى الظلم وهو ما يقود إلى تدمير المظلومين عندما لا يستطيعون تحمله، وبالتالي تدمير المدنيين وحدوث الثورات الاجتماعية عند عدم سداد ديونهم وقروضهم. (مصطفى العمواسي وآخرون، 2009، ص - ص: 19 - 20)

II. آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي والمصارف الإسلامية

بفعل العولمة والتطورات الاقتصادية امتدت عدوى الأزمة إلى كل دول العالم.

1. آثار الأزمة المالية على الاقتصاد الأمريكي

يمكن إبراز المشاكل التي عانى منها الاقتصاد الأمريكي في النقاط التالية :

أ. **تفاقم العجز في الميزانية الفيدرالية الأمريكية:** أدى عجز الموازنة العامة للحكومة الأمريكية والذي صاحبه عجز أكبر في الميزان التجاري للدولة، بأن بدأ تحول ملحوظ من الدولار إلى العملات الأخرى في التسويات الدولية، مما ساعد على انخفاض سعر صرف الدولار وحجم التدفقات المالية الداخلة إلى الولايات المتحدة الأمريكية مما انعكس على السيولة، (عبد العزيز قاسم محارب، 2011، ص : 59) ولقد بلغ العجز في الميزانية الأمريكية عام 2008 مقدار 410 مليارات الدولار أي بنسبة 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي، (محمد عبد الحميد عطية، 2010، ص : 269) ولقد دخل الاقتصاد الأمريكي في وضعية ركود اقتصادي حيث انكمش بنسبة 0,3 % في الثلاثي الثالث من سنة 2008 واستمر هذا الانكماش في

الثلاثي الأخير، ويعكس هذا الركود انخفاض في القوة الاستهلاكية وإنفاق الشركات والنشاط الإسكاني، ويعد هذا الانكماش مرتفعاً مقارنة بنسبة النمو المحققة في الربع الثاني من سنة 2008 والمقدرة بـ 8,2% (عبد المجيد قدي، 2009، ص - ص : 18 - 19)

ب. المديونية الخارجية: تقام حجم المديونية سنة 2008 إلى 8.9 تريليون دولار وهو ما يعادل 64 % من حجم الناتج المحلي الإجمالي، وهو يمثل 3 أضعاف حجم الديون الخارجية للدول النامية مجتمعة، في حين أن الديون الفردية الناجمة عن أزمة العقارات بلغت 6.6 تريليون دولار أي ما يعادل إيرادات النفط للمملكة السعودية لمدة 55 سنة. (إبراهيم بن حبيب الكروان السعدي، 2009، ص : 81)

ج. تقادم عجز الميزان التجاري: منذ سنة 1971 لم يسجل الميزان التجاري الأمريكي أي فائض بل إن العجز يزداد سنوياً، ففي سنة 2006 وصل إلى 758 مليار دولار، ويعود السبب الأساسي إلى عدم قدرة الجهاز الإنتاجي على تلبية الاستهلاك. (عبد المطلب عبد الحميد، 2009، ص: 286)

د. تنامي معدلات البطالة: ارتفاع معدلات البطالة إلى 1.5 % وفقدان أكثر من 3 مليون شخص لوظائفهم بمعدل 80000 وظيفة شهرياً، ليصل إجمالي من فقدوا وظائفهم بسبب أزمة الرهن العقاري حتى ماي 2008 أكثر من نصف مليون شخص، (محمد عبد الحميد عطية، 2010، ص : 259) وحتى شهر ماي 2009 سجل الاقتصاد الأمريكي فقدان 5.1 مليون وظيفة نتيجة الركود الاقتصادي. (عدنان السيد حسين، 2010، ص-ص: 33-34)

هـ. انهيار البورصة: هبط مؤشر " داو جونز الصناعي " لأسهم الشركات الأمريكية الكبرى في اليوم التالي للأزمة وانخفض مؤشر " ستاندارد أند بورز 500 " الأوسع نطاقاً وانخفض مؤشر ناسداك المجمع الذي تغلب عليه أسهم شركات التكنولوجيا، وفي يوم الاثنين التالي لحدوث الأزمة (22 سبتمبر 2008) تعرضت البورصة الأمريكية لأكبر خسارة لها على مدى ثلاث سنوات حيث تراجع مؤشر " ستاندارد أند بورز " بنسبة 8.79 %، وفقد مؤشر " ناسداك " 9.14%. (إبراهيم عبد العزيز النجار، 2009، ص - ص: 72 - 73)

و. إفلاس المصارف والمؤسسات المالية: كانت أولى الضحايا هي المصارف وشركات التأمين مع بداية تعثر مصرف نورث نروك في المملكة المتحدة في صيف 2007، ومع إعلان إفلاس مؤسسة ليمان برنرز انفجرت الأزمة في النصف الثاني من سبتمبر 2008، وتبع انهياره تداعيات خطيرة أُنذرت بانتهاء النظام المالي الغربي كله.

2. آثار الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي

تتمثل أهم تداعياتها في الآتي :

أ. **انعدام الثقة في القطاع المصرفي العالمي:** هناك خاصية يتميز بها القطاع المالي والمصرفي تحديداً، وهي عند إفلاس أو انهيار مؤسسة مالية بسبب وضعها السيئ فإن الذعر يصيب المودعين في المؤسسات المصرفية الأخرى التي يكون وضعها المالي جيداً، ومن ثمة يلجئون إلى سحب ودائعهم بصورة مفاجئة مما يؤدي إلى انهيار تلك المؤسسات المالية، فلقد أدت هذه الأزمة إلى حدوث خسائر ضخمة وإفلاس العديد من المصارف حول العالم. (عبد المطلب عبد الحميد، 2009، ص-ص : 318، 276)

ب. **انخفاض معدلات النمو الاقتصادي العالمي:** شهد الاقتصاد العالمي تباطؤاً كبيراً منذ بداية 2008 نتيجة تراجع أسعار السلع الأولية ودخلت معظم اقتصاديات الدول الرأسمالية في فترة انكماش اقتصادي، ولهذا شكلت الأزمة قيوداً على النمو في تلك الدول وعلى الاقتصاد العالمي برمته بحكم الصلات والروابط المالية والاقتصادية التي تربط الرأسمالية بكل دول العالم، إذ سجل معدل النمو الحقيقي للاقتصاد العالمي خلال عام 2008 نحو 3.2 % مقارنة مع 5.2 % في عام 2007. (سميح مسعود، 2010، ص : 52)

ج. **عدم الاستقرار والتذبذب في الأسواق المالية العالمية:** أدت هذه الأزمة إلى انتشار حالة من الخوف الشديد في أوساط المستثمرين، دفعت بالكثير منهم إلى عدم الرغبة في تحمل المخاطر والبحث عن استثمارات آمنة. (حسين عبد المطلب الأسرج، 2009، ص : 13)

د. **أثرها على سوق العمل:** قدرت منظمة العمل الدولية عدد العاطلين عن العمل في العالم بنحو 239 مليوناً حتى عام 2010، ووقع أكثر من تسعين مليون شخص في دائرة الفقر المدقع بسبب الركود العالمي وإضعاف مشاريع الاستثمارات في البنى التحتية وزيادة خسائر الطيران المدني مع تراجع أسعار النفط. (عدنان السيد حسين، 2009، ص : 37)

3. آثار الأزمة المالية على الدول العربية

تقسم الدول العربية من حيث درجة تأثرها بالأزمة إلى ثلاثة مجموعات وهي : (مصطفى العموراسي وآخرون، 2009، ص - ص : 50 - 51)

أ. **الدول العربية ذات الانفتاح الاقتصادي والمالي المرتفع:** وتضم المملكة العربية السعودية، البحرين، عمان، قطر، الكويت والإمارات العربية المتحدة، وتمثل صادرات هذه الدول نسبة كبيرة من الناتج المحلي ويعتبر النفط المصدر الرئيسي للدخل الوطني، وقد

لوحظ جراء تداعيات الأزمة انخفاض أسعار النفط من حوالي 150 دولار للبرميل في 2008 إلى حوالي 77 دولار سنة 2009 أي بنسبة 50 %، مما أثر على وضع الموازنات العامة وعلى معدلات النمو الاقتصادي.

ب. الدول العربية ذات الانفتاح الاقتصادي والمالي المتوسط: وتضم مصر والأردن وتونس، وتأثرها بالأزمة أقل بالنسبة للمجموعة الأولى باستثناء البورصات فسيكون تأثرها في المجموعة الثانية بنفس درجة تأثر المجموعة الأولى.

ج. الدول العربية ذات الانفتاح الاقتصادي والمالي المنخفض: أما بالنسبة للمجموعة الأخيرة والتي نظم الجزائر، السودان، ليبيا، العراق فيكون التأثير عليها محدودا باستثناء قطاع النفط في الدول النفطية (ليبيا السودان، الجزائر) سيكون في مستوى تأثر دول المجموعة الأولى.

4. آثار الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية

فيما يلي تلخيص لآثار الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية:

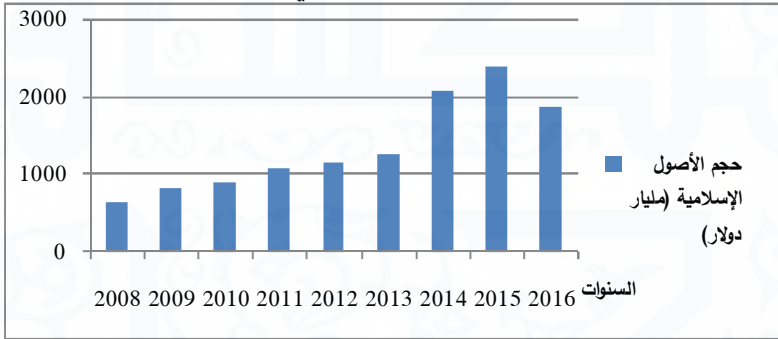
أ. الآثار الايجابية

وتتمثل فيما يلي: (حسن ثابت فرحان: www.philadelphia.edu.jo)

- إن أول أثر ايجابي للأزمة المالية العالمية هو بروز المصارف الإسلامية واعتراف المجتمع الدولي بها وإفساح المجال لعملها والإشادة الدولية بها.
- انتشار المصارف الإسلامية الجديدة وتحول الكثير من المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية، وقيام المصارف التجارية التقليدية بفتح فروع للمعاملات الإسلامية ونوافذ للعمل المصرفي الإسلامي.
- تزايد نشاط المؤتمرات والندوات ومراكز البحوث التي تتناول الاقتصاد الإسلامي بشكل عام والعمل المصرفي الإسلامي بشكل خاص.
- تزايد الاهتمام العلمي بتدريس الاقتصاد الإسلامي، فقد أعلنت الكثير من الجامعات عن تأسيس أقسام لتدريس الاقتصاد الإسلامي، بل إن بعض الجامعات قد أنشأت كليات لتخريج طلاب متخصصين في الاقتصاد الإسلامي بما في ذلك تخصص المصارف الإسلامية.
- ازدياد ودائع المصارف الإسلامية عقب الأزمة وذلك لعدة عوامل أهمها :

- تحول كثير من العملاء من الإيداع لدى المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية هرباً من مسألة الربا وخوفاً من إفلاس المصارف التقليدية.
- افتتاح الكثير من المصارف الإسلامية خاصة في دول الخليج العربي وبقية دول.
- افتتاح بعض المصارف التجارية التقليدية لفروع ونوافذ إسلامية.
- اتجاه الحكومات في العالم للاستفادة من معطيات العمل المصرفي الإسلامي.
- أصبح ينظر إلى المصارف الإسلامية على أنها جزءاً من الحل للازمة المالية العالمية لأن طبيعة الاستثمارات في المصارف الإسلامية لا تؤدي إلى مثل هذا الأزمات.
- تزايد استخدام صكوك التمويل الإسلامية سواء على مستوى القطاع الخاص أو على مستوى الحكومات والمؤسسات العامة والمجالس المحلية.
- وفيما يلي شكل يوضح تطور الأصول الإسلامية خلال الفترة (2008 - 2016).

الشكل رقم 1: تطور حجم الأصول الإسلامية في العالم خلال (2008-2016)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع التالية:

- تطورات التمويل والصيرفة الإسلامية حول العالم، بحث منشور عن اتحاد المصارف العربية: www.uabonline.org/en/magazine, le 27/11/2017, htm : 13 :07.
- Islamic Financial Services Industry Stability Rapport 2017, Islamic Financial Services BOARD, Bank Negara Malaysia , May 2017.
- Global Sukuk Market, HSBC Amanah Current Status et Growth potential, prepared for conférence on The Role of Sukuk in Development, 18 May 2012 .

بلغ حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية حول العالم بنهاية العام 2008 حوالي 639 مليار دولار و822 مليار دولار بنهاية العام 2009 (زيادة 28.63 %) ليصل إلى 1.267 مليار دولار في العام 2013 (محققاً نمواً قدر بـ 8.67 %)، لتبلغ 1.893 مليار دولار نهاية سنة 2016، وتشكل المصارف الإسلامية الجزء الأهم والأكبر

من النظام المالي الإسلامي وتحتل أصولها نسبة 78.9 % من إجمالي أصول التمويل الإسلامي.

ب. الآثار السلبية

- انخفاض مؤشرات البورصات العالمية مما يؤثر على استثمارات هذه المصارف في هذه البورصات سواء استثماراً مباشراً أو عن طريق صناديقها الاستثمارية.
- تحد الأزمة من قدرة المصارف الإسلامية على منح الائتمان نتيجة أزمة الثقة التي يعاني منها القطاع المصرفي في العالم.
- تضخم المحافظ التمويلية الخاصة بالتمويل العقاري وهذا ما هدد المصارف الإسلامية بسبب الركود العالمي الذي انعكس بدوره على نتائج المصارف.
- تراجع سوق الصكوك الإسلامية التي تعتبر من أنشط وسائل الدين في الصناعة المالية الإسلامية، وإن تمثل ذلك في شكل تراجع في الأرباح والنمو وليس في قيمة الأصول. (محي الدين يعقوب أبو الهول، 2012، ص - ص : 78 - 79)
- أدى اندلاع الأزمة إلى انخفاض الأصول العقارية على مستوى العالم ومن ثم تأثرت أصول بعض المصارف الإسلامية.
- اضطراب المصارف الإسلامية إلى اقتطاع مخصصات كبيرة لمواجهة انخفاض قيمة الأصول مما أثر على أرباحها وعلى احتياطياتها.
- انخفاض صافي أرباح المصارف الإسلامية نتيجة لعدة عوامل أهمها :
 - انخفاض أنشطتها الاستثمارية نتيجة الأزمة.
 - انخفاض حجم الخدمات المصرفية وبالتالي انخفاض عوائدها خاصة تلك الخدمات المرتبطة بالجانب الاستثماري كخدمات الضمانات والاعتمادات.
 - اقتطاع جزء من الأرباح لمواجهة المخصصات وانخفاض دخول المصارف الإسلامية.
 - أدى انخفاض دخول المصارف الإسلامية إلى انخفاض العائد على الموجودات.
 - انخفاض العائد على حقوق الملكية نتيجة لانخفاض صافي الأرباح. (حسن ثابت فرحان، www.philadelphia.edu.jo)

غير أن هذه التأثيرات تبقى محدودة بالنظر لما أصاب القطاع المالي التقليدي من أضرار بالغة أدت إلى تغيير جذري في القوانين والمبادئ التي يقوم عليها الاقتصاد الرأسمالي الخاضع لقوانين السوق، ويعود ذلك إلى القيود والضوابط الدينية التي تقوم عليها الصيرفة الإسلامية. (Mohamed Yusuf Abdulle , Salina H. Kassim, 2012, p: 8)

III. أثر الأزمة المالية العالمية على بعض مؤشرات الأداء في عينة من

المصارف الإسلامية واختبار الفرضيات

تسعى المصارف الإسلامية كغيرها من المصارف إلى تحسين أداءها بتحقيق أعلى معدلات الربحية لضمان بقائها واستمرارها، وذلك باستخدام الأصول التي تملكها وعن طريق أوجه التمويل والاستثمار المختلفة، وسنحاول من خلال هذا المحور تحليل بعض مؤشرات الأداء في المصارف الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة (2004 - 2011) والتي تشمل فترة حدوث الأزمة المالية العالمية.

أولاً: أثر الأزمة المالية العالمية على معدل العائد على الأصول

يعتبر معدل العائد على الأصول المعيار الأكثر شمولاً لقياس فاعلية الإدارة المالية فهو يمثل العلاقة بين الأموال المكتسبة (الأرباح) والأموال المستثمرة (الموجودات) ويستخدم لمقارنة المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع، وكلما كانت هذه النسبة أعلى كانت الربحية أفضل، وتقاس هذه النسبة من خلال : (محمد محمود العجلوني، 2010 ، ص: 416)

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

وفيما يلي جدول لمعدل العائد على الأصول في البنوك الإسلامية محل الدراسة:

الجدول رقم 01: معدل العائد على الأصول خلال الفترة (2004 - 2011) (%)

البيان	dib	a.dib	qib	qiib	alrajhi	Baj	ABB
2004	1.5	0.9	5.3	3.6	3.8	1.7	0.56
2005	2.8	1.5	7.2	10.3	5.9	6.2	0.8
2006	2.4	1.6	9.9	6.8	6.9	12.5	0.5
2007	3	1.7	7.8	6.8	5.1	3.7	0.16 -
2008	2	1.6	6.2	3.9	4	0.8	0.97
2009	1.4	0.12	4.6	4.7	3.9	0.09	0.98
2010	0.9	1.3	3.4	4.6	3.7	0.08	1.08
2011	1.1	1.5	3	2.8	3.6	0.7	1.28

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف.

حيث: dip: مصرف دبي، a.dip: مصرف أبو ظبي، qib: مصرف قطر، qiib: مصرف قطر الدولي،

alrajhi: مصرف الراجحي، baj: مصرف الجزيرة، ABB: Amislamic Bank Berhad

نلاحظ أن معدل العائد على الأصول كان متزايداً خلال (2004 - 2006)، نتيجة النمو القوي في قيمة الأرباح الصافية بنسبة نمو تفوق نسبة النمو في إجمالي الموجودات مدعومة بجودة الموارد المالية التي تمتلكها وزيادة الإقبال على التمويلات الإسلامية، وهو ما يعكس قدرة هذه المصارف على استثمار الأصول وتحويل الاستثمارات إلى أرباح، ثم بدأ هذا المؤشر في الانخفاض بعد الأزمة خاصة سنة 2009 التي شهد فيها انخفاض شديد في أغلب المصارف، نتيجة انخفاض صافي أرباح المصارف بسبب انخفاض إيراداتها من المربحات الدولية والاستثمارات العقارية وزيادة حجم المخصصات مقابل ارتفاع قيمة موجوداتها، أي أن آثار الأزمة المالية انتقلت إلى المصارف الإسلامية عندما بدأ تأثير الأزمة ينتقل إلى القطاع الحقيقي وحدث الركود الاقتصادي العالمي، بالإضافة إلى الاضطرابات الأمنية والسياسية التي شهدتها العديد من الدول العربية خاصة سنة 2011، ليبدأ هذا المؤشر في الارتفاع بعد سنوات قليلة من حدوث الأزمة المالية.

ثانياً: أثر الأزمة المالية العالمية على معدل العائد على حقوق الملكية

هي نسبة أخرى من نسب الربحية أو الأداء المالي التي تقيس ما حققته كل وحدة نقدية مستثمرة من الأرباح لأصحابها، أي العائد المتحقق للمساهمين من استثماراتهم في البنك، فكلما كانت هذه النسبة أعلى كانت ربحية البنك أفضل بالنسبة لمالكيه، وتقاس كما يلي:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}}$$

الجدول رقم 02: معدل العائد على حقوق الملكية خلال الفترة (2004 - 2011) %

البيان	dib	a.dib	qib	qiib	alrajhi	Baj	ABB
البنوك الإسلامية	2004	15.4	8.1	28.2	40.4	34.4	12.6
	2005	27.7	17.03	32.8	74	41.8	32.9
	2006	17.9	20.6	39.6	40.5	36.2	47
البنوك التجارية	2007	23.5	14.2	36	28.7	27.3	16.7
	2008	19.4	15.1	29.3	18	24.1	4.7
البنوك العامة	2009	13.5	1.1	20	20.6	23.5	0.6
	2010	7.7	12.6	19.4	23.3	22.3	0.6
	2011	10.4	13.5	15.4	13.3	22.5	6.4

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل العائد على حقوق الملكية كان متزايداً خلال الفترة (2004-2006) ثم بدأ في الانخفاض، نتيجة انخفاض صافي أرباح المصارف خلال الأزمة المالية العالمية أو نموها بنسب تقل عن نسب نمو حقوق الملكية، ثم بدأ في الارتفاع بعد الأزمة.

ثالثاً: أثر الأزمة المالية العالمية على الملاءة المالية

تتمثل متطلبات المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة في هذا المجال في تحديد إطار العمل المتعلق بتنفيذ اتفاقية بازل الثانية، وهي المتطلبات الواردة في التعميم رقم 2009/27 الذي ألزم من خلاله المصارف العاملة في الدولة المحافظة على نسبة كفاية رأس المال تقدر بـ 12%، (التقرير المالي السنوي لمصرف أبو ظبي الإسلامي، 2014، ص: 123) ولقد أصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي تعليماتها النهائية بخصوص تطبيق مبادئ بازل 3 اعتباراً من 1 جانفي 2013، وبناء عليه أدى هذا التطبيق إلى إجراء تعديلات جوهرية في احتساب رأس المال الأساسي والموجودات المرجحة المخاطر بموجب الركن الأول من بازل 3، (التقرير المالي السنوي لمصرف الجزيرة، 2015، ص: 82) ولقد حدد المصرف المركزي القطري الحد الأدنى المقرر بـ 10% حين قررت لجنة بازل النسبة بـ 8%، ثم تم احتساب النسبة وفقاً لمتطلبات بازل 3 ابتداء من جانفي 2014 حيث حدد الحد الأدنى مع هامش الأمان المحتفظ بـ 12.5%. (التقرير المالي السنوي لمصرف قطر الإسلامي، 2015، ص: 58)

الجدول رقم 03: نسب كفاية رأس المال خلال الفترة (2004-2011)%

البيان	dib	a.dib	qib	qiib	alrajhi	Baj	ABB
البيان	2004	16.7	21.1	29.8	14.7	29.4	12.75
	2005	17.2	14.1	29.4	27.7	24	11.55
	2006	15.9	12.2	22	25.6	19.5	13.8
البيان	2007	13.1	17	19.8	25	26.5	12.5
	2008	10.7	11.84	17	20.1	21.4	13.3
البيان	2009	17.5	16.9	17.3	19.8	19.3	14.6
	2010	17.8	16.03	17.4	24	20.6	14.9
	2011	18.2	17.4	18.6	24.7	20	14

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تذبذب نسبة كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية محل الدراسة بين الارتفاع والانخفاض من سنة إلى أخرى، إلا أنها تعدت في أغلب سنوات

الدراسة الحد الأدنى المحدد من طرف المصارف المركزية التابعة لدول هذه المصارف والحد الأدنى المقرر من طرف لجنة بازل للرقابة المصرفية، وهذا ما يدل على أنها تتمتع بملاءة مالية جيدة.

رابعاً: أثر الأزمة المالية العالمية على نسب الملكية

تهدف هذه النسبة إلى معرفة ما تملكه البنوك من الأصول، وتقيس مدى اعتمادها على التمويل الداخلي لأنشطتها وتقاس من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسب الملكية} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

والجدول التالي يوضح تطور هذه النسبة في المصارف خلال (2004 - 2011):

الجدول رقم 04: نسب الملكية خلال الفترة (2004-2011) (%)

البيان	dib	a.dib	qib	qiib	alrajhi	Baj	ABB
2004	9.7	11.8	19	9	10.9	13.8	6.7
2005	8.9	9.1	21.9	13.9	14.1	18.8	7.8
2006	13.7	7.6	28.5	17	19.2	26.7	6.9
2007	12.6	12.3	21.7	23.7	18.9	22.2	7.6
2008	10.3	11	21.3	21.6	16.5	17.2	8.7
2009	10.6	11.1	22.9	22.9	16.8	14.9	8.8
2010	11.4	10.8	17.4	19.7	16.4	13.7	10.2
2011	11.2	11.5	20.4	20.9	14.8	12.1	9.7

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف.

نلاحظ من خلال الجدول تذبذب نسب الملكية بين الارتفاع والانخفاض في المصارف محل الدراسة نتيجة نمو حجم الموجودات بمعدل يفوق نمو حجم حقوق الملكية.

خامساً: اختبار الفرضيات

من أجل اختبار الفرضية المتعلقة بتحديد التغير الذي طرأ على أداء المصارف الإسلامية محل الدراسة بعد الأزمة المالية العالمية والتي جاءت كما يلي: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للأزمة المالية العالمية على أداء المصارف الإسلامية "، استخدمنا اختبار (T) للفرق بين متوسطين لعينتين غير مستقلتين، للتأكد من الدلالة الإحصائية للفرق بين المتوسط الحسابي للمؤشرات السابقة قبل الأزمة والمتوسط الحسابي لنفس المؤشرات بعد الأزمة بأخذ أربع سنوات قبل انفجار الأزمة (2004-2007) وأربع سنوات بعد

حدوثها (2008- 2011)، نظرا لأن المقارنة بين أداءين خلال فترتين (قبل وبعد) ينطبق عليه مفهوم العينتين غير المستقلتين، واعتمدنا في ذلك على البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS، حيث ترفض الفرضية العدمية إذا قدر مستوى الدلالة 5 % أو أقل وفيما يلي اختبار الفرضيات الفرعية:

1. اختبار الفرضية الأولى

للإجابة على الفرضية الأولى التي جاءت كما يلي " لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول في المصارف الإسلامية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية "، ويمكن عرض النتائج الخاصة بهذه الفرضية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 05: نتائج اختبار (T) للمقارنة بين معدل العائد على الأصول قبل وبعد الأزمة

المصارف	المتوسط الحسابي		قيمة (T)	مستوى الدلالة
	قبل الأزمة	بعد الأزمة		
dib	2.35	1.38	1.840	0.163
a.dib	1.45	1.17	0.646	0.564
qib	7.56	4.29	2.050	0.133
qiib	6.90	4	2.313	0.104
Alrajhi	5.44	3.81	2.263	0.109
Baj	6.05	0.43	2.229	0.112
ABB	0.42	1.07	- 2.373	0.098

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 21.

يتضح من خلال الجدول أن مستويات الدلالة الإحصائية تجاوزت 5 %، لذلك نقبل الفرضية العدمية بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول في المصارف الإسلامية قبل وبعد الأزمة المالية، فلقد حقق مصرف أبو ظبي الإسلامي أعلى نسبة نمو في صافي الأرباح بـ 1211.22 % سنة 2010 وبـ 960.05 % سنة 2011 في مصرف الجزيرة وبنسب نمو متفاوتة في المصارف الأخرى بعد الأزمة، مما أدى إلى حدوث ارتفاع في نسب الربحية ومنها معدل العائد على الأصول في المصارف الإسلامية محل الدراسة، وذلك بفضل تدخل حكومات هذه الدول والاستراتيجيات المتبعة من طرف المصارف المركزية التابعة لها فضلا عن الأسس والقواعد التي تقوم عليها المصارف الإسلامية والتي خفضت من وقع الأزمة عليها، كما أن هذه الآثار تبقى محدودة مقارنة

بما أصاب القطاع المصرفي التقليدي التابع لدول هذه المصارف ومثال على ذلك إعلان مصرف الخليج الدولي "GIB" عن خسائر قاربت 750 مليون دولار جراء استثماراته في سندات الرهن العقاري مما استدعى رفع رأسماله بتمويل من مؤسسة النقد السعودية، وكذلك إعلان مصرف الخليج الدولي الكويتي وهو خامس أكبر مصرف في الكويت من حيث القيمة السوقية في أكتوبر 2008 عن تكبده لخسائر كبيرة في المشتقات المالية قدرت بـ 1.2 مليار دولار، وإعلان مصرف أبو ظبي التجاري عن تعرضه لمخاطر بقيمة 272 مليون دولار، وإعلان مؤسسة الخليج للاستثمار الكويتية عن خسائر بقيمة 246 مليون دولار نهاية عام 2007 وأخرى بقيمة 200 مليون دولار عام 2008 وغيرها من الآثار.

2. اختبار الفرضية الثانية

للإجابة على الفرضية الثانية التي جاءت كما يلي "لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية"، ويمكن عرض النتائج الخاصة بهذه الفرضية من خلال ما يلي:

الجدول رقم 06: نتائج اختبار (T) للمقارنة بين معدل العائد على حقوق الملكية قبل

وبعد الأزمة

المصارف	المتوسط الحسابي		قيمة (T)	مستوى الدلالة
	قبل الأزمة	بعد الأزمة		
dib	21.14	12.74	1.997	0.140
a.dib	15	10.56	0.905	0.432
qib	34.17	21.06	2.593	0.081
qiib	45.93	18.80	3.047	0.056
Alrajhi	34.92	23.12	4.153	0.025
Baj	27.30	3.08	2.636	0.078
ABB	5.93	11.50	- 1.710	0.186

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS21.

يتضح من خلال الجدول أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على حقوق الملكية قبل وبعد الأزمة، لأن مستويات الدلالة الإحصائية لهذا المؤشر أكبر من 5%، لذلك نقبل الفرضية العدمية بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لهذا المؤشر قبل وبعد الأزمة.

3. اختبار الفرضية الثالثة

للإجابة على الفرضية الثالثة التي جاءت كما يلي " لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الملاءة المالية للمصارف الإسلامية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية "، ويمكن عرض النتائج الخاصة بهذه الفرضية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 07: نتائج اختبار (T) للمقارنة بين الملاءة المالية قبل وبعد الأزمة

المصارف	المتوسط الحسابي		قيمة (T)	مستوى الدلالة
	قبل الأزمة	بعد الأزمة		
dib	15.73	16.05	- 0.135	0.901
a.dib	16.10	15.55	0.182	0.867
qib	25.26	17.58	2.712	0.073
qiib	23.26	22.16	0.402	0.715
Alrajhi	24.85	20.33	2.258	0.109
Baj	30.87	17.69	2.550	0.084
ABB	12.65	14.20	- 2.889	0.063

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS21.

يتضح من خلال الجدول أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الملاءة المالية للمصارف الإسلامية محل الدراسة قبل وبعد الأزمة المالية العالمية، لأن مستويات الدلالة الإحصائية لهذا المؤشر تفوق نسبة 5%، فرغم انخفاض متوسط معدل كفاية رأس المال بعد الأزمة المالية إلا أن الفرق غير مهم إحصائياً وكذلك اقتصادياً، وذلك لالتزام هذه المصارف بالحد الأدنى المقرر من طرف لجنة بازل للرقابة المصرفية، والنسب المقررة من طرف المصارف المركزية التابعة لدول هذه المصارف مما يدل على تمتعها بملاءة مالية جيدة.

4. اختبار الفرضية الرابعة

للإجابة على الفرضية الرابعة التي جاءت كما يلي " لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسب الملكية في المصارف الإسلامية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية "، ويمكن عرض النتائج الخاصة بهذه الفرضية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 08: نتائج اختبار (T) للمقارنة بين نسب الملكية قبل وبعد الأزمة

المصارف	المتوسط الحسابي		قيمة (T)	مستوى الدلالة
	قبل الأزمة	بعد الأزمة		
dib	2.35	1.38	1.844	0.162
a.dib	10.22	11.11	- 0.878	0.444
qib	22.79	20.51	0.752	0.507
qiib	15.88	21.31	- 1.597	0.209
Alrajhi	15.80	16.15	- 0.156	0.886
Baj	20.40	14.50	1.630	0.202
ABB	7.25	9.35	- 4.46	0.021

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS21.

يتضح من خلال الجدول أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسب الملكية قبل وبعد الأزمة، لأن مستويات الدلالة الإحصائية لهذا المؤشر أكبر من 5%. وخلاصة لما سبق وكإجابة للفرضية الرئيسية فإن لا يوجد أثر مهم للأزمة المالية العالمية على أداء المصارف الإسلامية، ولم يتعرض أي منها لإفلاس أو لصعوبات مالية استدعت تدخلا من المصارف المركزية بسبب الأزمة كما حدث في المصارف التقليدية.

خاتمة:

على ضوء التحليل الذي قمنا به للبيانات المتوفرة عن بعض مؤشرات الأداء في المصارف الإسلامية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية، وبعد إخضاع هذه البيانات للمعالجة الإحصائية يمكن عرض مجمل النتائج المتوصل إليها في النقاط التالية:

- بينت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين ربحية (معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية) للمصارف الإسلامية عينة الدراسة قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.

- بينت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الملاءة المالية للمصارف الإسلامية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية، وتمتع هذه المصارف بملاءة مالية جيدة.

- بينت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسب الملكية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية في المصارف الإسلامية عينة الدراسة، نتيجة تزايد حجم حقوق الملكية واعتماد المصارف على التمويل الداخلي.

- لا يوجد أثر مهم للأزمة المالية العالمية على أداء المصارف الإسلامية، ولم يتعرض أي منها لإفلاس أو لصعوبات مالية استدعت تدخلا من المصارف المركزية بسبب

الأزمة، وذلك بفضل تدخل حكومات هذه الدول والاستراتيجيات المتبعة من طرف المصارف المركزية التابعة لها فضلا عن الأسس والقواعد التي تقوم عليها المصارف الإسلامية والتي خفضت من وقع الأزمة عليها، وتأثر المصارف الإسلامية بالأزمة محدود مقارنة بما أصاب القطاع المصرفي التقليدي التابع لدول هذه المصارف، ومثال على ذلك إعلان مصرف الخليج الدولي "GIB" عن خسائر قاربت 750 مليون دولار جراء استثماراته في سندات الرهن العقاري، وكذلك إعلان مصرف الخليج الدولي الكويتي وهو خامس أكبر مصرف في الكويت في أكتوبر 2008 عن تكبده لخسائر كبيرة في المشتقات المالية قدرت بـ 1.2 مليار دولار، وإعلان مصرف أبو ظبي التجاري عن تعرضه لمخاطر بقيمة 272 مليون دولار، وإعلان مؤسسة الخليج للاستثمار الكويتية عن خسائر بقيمة 246 مليون دولار نهاية عام 2007 وأخرى بقيمة 200 مليون دولار عام 2008 وغيرها من الآثار.

قائمة المراجع:

1. عبد القادر بلطاس، تداعيات الأزمات المالية العالمية - أزمة sub-prim، (دار الناشر، الجزائر، 2009).
2. نصر أبو الفتح فريد، الرهن العقاري والأزمة المالية العالمية، (دار الفكر والقانون، مصر، 2011).
3. إبراهيم بن حبيب الكروان السعدي، قراءة في الأزمة المالية المعاصرة - فح القروض المصرفية، التسليف وعمليات الإفلاس، أزمة الائتمان، (دار جرير، عمان - الأردن، 2009).
4. سامر مظهر قنطقجي، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، (دار النهضة، سوريا، 2008).
5. مصطفى العمواسي وآخرون، الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على الشرق الأوسط، (دار جليس الزمان، عمان - الأردن، 2009).
6. عبد العزيز قاسم محارب، الأزمة المالية العالمية - الأسباب والعلاج، (دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية - مصر، 2011).
7. محمد عبد الحميد عطية، الأزمة المالية العالمية وأثرها على أسواق المال، (دار التعليم الجامعي، الإسكندرية - مصر، 2010).

8. عبد المطلب عبد الحميد، الديون المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية - أزمة الرهن العقاري، (الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2009).
9. عدنان السيد حسين، قضايا دولية - الأزمة المالية-، (مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 2010).
10. إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية العالمية وإصلاح النظام المالي العالمي، (الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 2009).
11. سميح مسعود، الأزمة المالية العالمية - نهاية الليبرالية المتوحشة، (دار الشروق، الأردن، 2010).
12. محمد محمود العجلوني، المصارف الإسلامية - أحكامها، مبادئها، تطبيقها المصرفي-، ط 2، (دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن، 2010).
13. محي الدين يعقوب أبو الهول، تقديم رفعت السيد العوضي، الحل الإسلامي للأزمة المالية العالمية، (دار السلام، القاهرة- مصر، 2012).
14. عبد المجيد قدي، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها، مجلة بحوث اقتصادية عربية تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، العدد 46، ربيع 2009.
15. مراد رايق رشيد عودة، أسباب الأزمة الاقتصادية القريبة والبعيدة - رؤية إسلامية -، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الحادي عشر بعنوان الأزمات الاقتصادية المعاصرة - أسبابها و تداعياتها وعلاجها -، جامعة جرش، الأردن، أيام 14 - 16 ديسمبر 2010.
16. حسين عبد المطلب الأسرج، الأزمة الاقتصادية العالمية وسياسات مواجهتها من الدول العربية، الملتقي العلمي الدولي حول الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009.
17. صلاح الدين سلطان، الأزمة العالمية والمضاربة الشرعية بديلا عن الودائع المصرفية والتأمينات التجارية، بحث مقدم في الدورة التاسعة عشر للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، إسطنبول-تركيا، في الفترة 30 ماي- 04 جوان 2009.
18. حسن ثابت فرحان، أثر الأزمة المالية العالمية الحالية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية، بحث منشور على الموقع الالكتروني التالي: www.philadelphia.edu.jo : 14/05/2017، htm: 15:43

19. تطورات التمويل والصيرفة الإسلامية حول العالم، بحث منشور عن اتحاد المصارف العربية:

www.uabonline.org/en/magazine, le 27/11/2017, htm : 13 :07.

20. التقارير المالية السنوية للمصارف محل الدراسة خلال الفترة (2004 – 2011).

21. Mohamed Yusuf Abdulle , Salina H. Kassim, **Impact of Global Financial Crisis on the Performance of Islamic and Conventional Banks - Empirical Evidence from Malaysia-**, Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, Vol 8 No. 4, Oct -Dec 2012.

22. Islamic Financial Services Industry Stability Rapport 2017, Islamic Financial Services BOARD, Bank Negara Malaysia , May 2017.

23. Global Sukuk Market, HSBC Amanah Current Status et Growth potential, prepared for conférence on The Role of Sukuk in Development, 18 May 2012 .